



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-05-09

لنناقشة أسباب إسقاط مرشحيهم

شرفي يلتقي قادة ستة أحزاب سياسية

يلتقي رئيس السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات محمد شرفي، اليوم الأحد، مع قادة ستة أحزاب سياسية سبق وأن طالبوا عقد لقاء عاجل معه لإبلاغه احتجاجهم الشديد على إسقاط عدد من قوائم أحزابهم في الولايات بمبررات لم تقنعهم.

فؤاد ق

الطعون التي قدمتها القوائم إلى القضاء الإداري ضد قرارات إقصائها.

وفي تصريحات سابقة حمل رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مسؤولية إسقاط بعض الأسماء المرشحة في القوائم الانتخابية رغم استيفائهم الشروط المنصوص عليها قانونية، وكشف أن مندوبيات سلطة الانتخابات عبر 15 ولاية طلبت من الحزب إسقاط اسم أو إسميين من القوائم الانتخابية رغم استيفائهم شروط الترشح.

وأشار المتحدث إلى أغلب المعنيين يعود قرار إقصائهم إلى عدم إثبات وضعيتهم اتجاه الخدمة الوطنية أو عدم وجود أسمائهم في البطاقة الانتخابية لولاياتهم رغم أنهم يملكون بطاقات الانتخابات.

وكان رئيس نقابة القضاة يسعد مبروك قد دعا نظراءه القضاة في المحاكم الإدارية إلى التصدي للتعسف الذي يعترض ملفات ترشح بعض المرشحين، دون وجه حق.



من قوائم الحركة أو قوائم أحزاب أخرى حتى أنه دعا إلى كشف الجهات المستفيدة من عملية الإقصاء التي تطال أصحاب الكفاءات عن طريق رفض ملفاتهم بتهمة المال الفاسد.

وناشد بن قرينة رئيس سلطة الانتخابات محمد شرفي، التدخل سريعا من أجل تدارك الأمر. وفق ما يعتبره حالة تعسف كبيرة، وطالب نفس المصدر رئيس مجلس الدولة، الذي يمثل أعلى سلطة للقضاء الإداري، بإعادة دراسة الملفات بموضوعية وضمن حيادها، بعد

يتحدث عن السيرة الشخصية للمترشح كمبرر من مبررات الإقصاء، ورغم ذلك لم تستسلم الحركة وقدمت طعوناً أمام المحكمة الإدارية وتمكنت من إنصاف بعض المقصيين في انتظار الحصول على رد بخصوص بقية الطعون.

وكان رئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة، قد طالب في ندوة صحفية، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بفتح تحقيق في قرارات إقصاء عدد من الكفاءات من قوائم الترشح على مستوى عدة ولايات سواء

ويتعلق الأمر بكل من رئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان ورئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري ورئيس حركة البناء الوطني عبد القادر بن قرينة إضافة إلى رئيس حزب "فجر جديد" الطاهر بن بعبش ورئيس جبهة العدالة والتنمية عبد الله جاب الله، لإخطاره بانتقادهم الشديد لإسقاط عددًا من مرشحي الأحزاب وقوائم كاملة من دون تقديم أي مبررات واضحة.

وقال القيادي في حركة مجتمع السلم أحمد صادوق، لـ "الجزائر الجديدة" إن جدول أعمال الاجتماع المرتقب عقده اليوم بمقر السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات سيناقش نقطة واحدة تتمثل في الإقصاءات السياسية التي طالت عددًا من مرشحيهم وقوائم كاملة، مشيرًا إلى أنه تم إسقاط 35 مرشحًا من قوائم حركة مجتمع السلم.

وعن أسباب هذا الإقصاء، اعتبر المتحدث أنه تم استعمال شرط من شروط الترشح الذي

3 سنوات سجنًا

للمتلاعبين بقوائم مؤطري الانتخابات



أصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، منشورين وقرار، يتعلقون بسير العملية الانتخابية وكيفية تعيين مراقبين داخل مكاتب التصويت وتسليم قائمة المؤطرين لممثلي الأحزاب والقوائم المستقلة، محذرا من أي تلاعب والقوائم تحت طائلة الحبس من ستة إلى 3 سنوات. وأوضح تعليمة

المستقلة تحتوي على كل عناصر الهوية بالنسبة للشخص المؤهل تسلمها لكل ممثل من ممثلي المترشحين - وشدد شرفي على أنه يجب على المراقبين المعتمدين الالتزام بالتطبيق الصارم لضوى البروتوكول الصحي للوقاية من خطر تضيي وباء فيروس كورونا "كوفيد-19" المعتمد في هذا الشأن. ويجب على المراقبين المؤهلين قانونا احترام التشريع الانتخابي ومدونة السلوك والتي يتعين عليهم امضاؤها من قبلهم وفقا لملاحق هذا القرار. ويجب أن يتم استنساخ القائمة الانتخابية في شكل قرص مضغوط، أو أية وسيلة إلكترونية ماثلة ومن أجل القيام بذلك، يجب تزويد و/ أو تدعيم مصلحة الاعلام الألي للمندوبية الولائية المكلفة بعملية الاستنساخ بالسواصل المعلوماتية الضرورية. بخصوص شروط تسليم نسخة القائمة الانتخابية البلدية، بالنسبة للحزب السياسي الذي قدم قائمة مترشحين للانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ليوم 12 جوان، يجب أن يتم تسليم نسخة من القائمة الانتخابية بناء على تقديم طلب موقع من طرف المسؤول الأول للحزب وهذا على أساس قائمة الأحزاب السياسية المعتمدة التي أرسلت لكم والتي قدمت قائمة مترشحين مقبولين لهذه الانتخابات. وبالنسبة لقوائم المترشحين المستقلة، يتم تسليم النسخة من القائمة الانتخابية بموجب تقديم طلب موقع من طرف ممثل قائمة المترشحين الأحرار المعتمد قانونا ويجب أن يتضمن هذا الطلب البيانات الكاملة، على أن تسترجع نسخ القوائم الانتخابية المسلمة في أجل شهر ابتداء من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات من طرف المحكمة الدستورية. يجدر التأكيد أنه يجب التوقيع على وصل الاسترجاع بعد التحقق من أن النسخة المسلمة لم يطرأ عليها أي تغيير، أو تلاعب أو إتلاف. ع- ن

محمد شرفي، أنه يحق لكل مترشح أو ممثله المؤهل قانونا، في نطاق دائرته الانتخابية، أن يراقب جميع عمليات التصويت وفرز الأوراق وتعداد الأصوات في جميع مكاتب التصويت وأن يسجل في محضر الفرز كل الملاحظات أو التحفظات المتعلقة بسير هذه العمليات. ويمكن قوائم المترشحين، بمبادرة منهم، حضور عمليات التصويت والفرز أو تعيين من يمثلهم في نطاق الدائرة الانتخابية وذلك في حدود ممثل واحد في كل مركز التصويت، ممثل واحد في كل مكتب التصويت. وشددت تعليمة شرفي التي نشرت عبر الموقع الإلكتروني، أنه لا يمكن بأي حالة من الأحوال أن يتجاوز عدد الممثلين الحاضرين في آن واحد، خمسة أشخاص في كل مكتب للتصويت، وأن لا يكون لقائمة مترشحين أكثر من ممثل واحد في كل مكتب تصويت. وفيما يخص مكاتب التصويت التي سجلت فيها طلبات تقوؤ خمسة ممثلين لقوائم المترشحين، في هذه الحالة يتم تعيين الممثلين بالتوافق بين المترشحين أو ممثليهم المؤهلين قانونا، وبهذه الصفة، يسجل متنسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة أو متنسق السلطة المستقلة بالخارج التعيينات النهائية خلال اجتماع يدعى إليه جميع ممثلي القوائم المترشحين المؤهلين قانونا وان تعذر ذلك عن طريق القرعة في إطار المشاورات المخصصة لهذا الغرض. وذكرت السلطة أنه يجب إذا قررت قائمة المترشحين تعيين من يمثلها أن تودع لدى المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أو لدى مندوبيتها بالخارج قائمة الأشخاص الذين تؤهلهم. ويجب أن تودع القائمة المتوه عنها في المادة 7 أعلاه خلال العشرين يوما الكاملة قبل تاريخ الاقتراع، أي قبل تاريخ الأحد 23 ماي 2021. ولأجل ذلك تعدد المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أو مندوبية الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية بطاقة تاهيل حسب النموذج المدرج في المنصة الرقمية للسلطة

ساعة الحقيقة للمترشحين لتشريعات 12 جوان

آخر أجل لدراسة الملفات منتصف ليلة اليوم

لجالية الوطنية بالخارج، يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمترشحي الدوائر الانتخابية بالخارج أمام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال خمسة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ. وبالمقابل، "تفصل المحكمة الإدارية في الطعن خلال خمسة أيام كاملة ابتداء من تاريخ تسجيل الطعن ويبلغ الحكم تلقائيا وفور صدوره بأي وسيلة قانونية إلى الأطراف المعنية وحسب الحالة إلى الوالي أو رئيس الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية قصد تنفيذها". علما أن الحكم يكون غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن"، وفق المادة نفسها.

الدائرة الانتخابية المعنية". وفيما يتصل بالقوائم الانتخابية في الخارج، ينص قانون نظام الانتخابات على أن قوائم المترشحين تقدم "إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية (دون اشتراط التوقيعات) واما بعنوان قائمة حرة تكون مدعمة ب200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية". وفي حال تم رفض ملف ترشح أحد المترشحين، بعد دراسته، يمكن للمعني تقديم طعن على مستوى المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في مدة أقصاها 3 أيام من تاريخ التبليغ بالرفض وفق المادة 98 من القانون العضوي للانتخابات. وبالنسبة

الوطنية للانتخابات. بينما تقدمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج ب65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب. وحددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الشروط الواجب توفيرها من طرف الأحزاب السياسية لقبول إيداع قوائم الترشيحات لتشريعات 12 جوان القادم ومن ضمنها تزكية القائمة ب25.000 توقيع للناخبين عبر 23 ولاية على أن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات في كل ولاية عن 300 توقيع. أما بالنسبة للقوائم المستقلة، فتنص المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه "يجب أن تدعم كل قائمة ب100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي

رئيس الجمهورية والذي يقضي بتمديد أجل إيداع ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان لكونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح". وتحسبا لهذا الموعد الانتخابي، سيعقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم الأحد، لقاء مع رؤساء الأحزاب السياسية بمقر السلطة وذلك استجابة لطلبهم. وتشير الأرقام الأخيرة التي أعلنت عنها السلطة إلى أن "العدد الإجمالي للمترشحين بلغ 2.400 مترشح منهم 1.180 قائمة حزبية و1.220 قائمة حرة". كما أودع 39 حزبا سياسيا ملفات الترشح عبر 58 مندوبية للسلطة

تنقضي اليوم الأحد مهلة دراسة ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان المقبل والتي ستفصل فيها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقد أحصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الصدد ما لا يقل عن 24.214 ملف ترشح تنقضي مهلة دراستها هذا الأحد وذلك قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية. علما أن إيداع الملفات تم في 27 أفريل المنصرم واستفاد المترشحون من تمديد للأجل لمدة خمسة أيام إضافية بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء. وكان المجلس الدستوري قد أكد "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل

قادة ستة أحزاب يلتقون شرفي اليوم

يلتقي، اليوم، ستة من قادة أحزاب سياسية رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، بمقرها الكائن بقصر الأمم بنادي الضنوبر، بعد الطلب الذي تقدمت به، الأسبوع الماضي، احتجاجا على إسقاط مترشحي أحزابهم، وفي منظورهم أنها مبررات غامضة.

هيام لعيون

يأمل ستة من قادة الأحزاب السياسية، تدخل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، من أجل إيجاد حل لقضية إسقاط عدد من مرشحي الأحزاب وقوائم كاملة، بمبررات في اعتقادهم، هي «مبهما» حصلت بموجب تطبيق المادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، التي تحتاج إلى تدخل المجلس الدستوري.

اللقاء، الذي يحتضنه مقر السلطة الوطنية للانتخابات، سيكون بحضور كل من رئيس «حركة مجتمع السلم» عبد الرزاق مقري، رئيس «حركة البناء الوطني» عبد القادر بن قرينة، رئيس حزب «فجر جديد» الطاهر بن بعيش، رئيس حزب «جيل جديد» جيلالي سفيان، رئيس حزب «صوت الشعب» لمين عصماني، ورئيس «جبهة العدالة والتنمية» عبد الله جاب الله.

وقال، أمس، لمين عصماني في اتصال هاتفي مع «الشعب»، إن رئيس الهيئة الانتخابية استجاب لطلبهم الذي جاء احتجاجا منهم على تطبيق المادة 200 وتعارضها مع المادتين 206 و207 من قانون الانتخابات، مبرزا أنهم يتأملون إيجاد حل يرضي الجميع ويبعد التحقيقات الأمنية التي لا مبرر لها.

وإن كان اجتماع الأحزاب وشرفي جاء متأخرا، حيث يطوى اليوم ملف الطعون، إلا أن عصماني يجيبنا عن تساؤلنا بالقول، إن «رئيس الجمهورية الذي مدد آجال إيداع الملفات خلال الفترة الماضية بخمسة أيام كاملة، حسب ما يخوله له القانون، يمكنه اتخاذ أي قرار يكون في صالح العملية الانتخابية ونزاهتها، حيث بإمكان القاضي الأول في البلاد اتخاذ قرار سياسي، من أجل تصحيح اختلالات وقعت، وبموجبها ظلمت العديد من الإطارات المترشحة، من أجل تدارك الأمر



معنيين به، حتى وإن كانت قوائمهم قد تضررت من المادة 200، مبرزا أنهم «لم يطلبوا لقاء شرفي في هذا الوقت بالذات، لأنه لا يقدم ولا يؤخر شيئا، ولو حدث كان سيكون قبل البدء في إجراءات تم الفصل فيها بموجب قرارات إدارية وقضائية طبقا للمادة الألفه الذكر».

وتساءل ممثل الأرندي، عن فائدة اللقاء، خاصة وأنه بروتوكولي دبلوماسي لا غير، إذ يفترض أن لا تتخذ قرارات طبقا للمادة 200، لأن المجلس الدستوري قالها صراحة إنها غير قابلة للتطبيق، إلا في حالة وجود آليات للتنفيذ، طبقا له. وكانت المندوبيات الولائية لسلطة الانتخابات قد أسقطت عشرات المرشحين ورفضت ملفاتهم، لأسباب متعددة، خاصة ما تعلق بشبهة العلاقة مع المال الفاسد.

قبل فوات الأوان». وفق ما يعتبره حالة تعسف كبير حين قال «لا يجب إقصاء المترشحين بالمجان من أجل تحقيق أممي، إذ لا بد من إرفاقه بمبررات، ونحن في الجزائر الجديدة».

وأشار رئيس حزب الشعب، أنه كان الأولي أن تبادر سلطة شرفي بطلب لقاء من هذا النوع في وقت أبكر، من أجل الجلوس على طاولة الحوار وتوضيح الأمور والإجابة عن تساؤلاتنا المتعلقة بماذا يحدث؟، إذ أن هناك تهميش للطبقة السياسية، خاصة وأنها لم تساهم لا في الفساد ولا في العشرية السوداء».

من جهة أخرى، فإن لقاء اليوم لا يعني الأحزاب الأخرى، على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، حيث أكد صافي العربي الناطق الرسمي له الأرندي له «الشعب»، أنهم غير

آخراجل لدراسة الملفات اليوم

محمد شرفي، غدا الأحد، لقاء مع رؤساء الأحزاب السياسية بمقر السلطة وذلك استجابة لطلبهم. وتشير الأرقام الأخيرة، التي أعلنت عنها السلطة، إلى أن «العدد الإجمالي للمترشحين بلغ 2.400 مترشح، منهم 1.180 قائمة حزبية و1.220 قائمة حرة».

كما أودع 39 حزبا سياسيا ملفات الترشيح عبر 58 مندوبية للسلطة الوطنية للانتخابات، بينما تقدمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بـ65 قائمة، من بينها 61 تابعة للأحزاب.

للأجل لمدة خمسة أيام إضافية بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وكان المجلس الدستوري قد أكد «دستورية» أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية، والذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشيح لتشريعات 12 يونيو، لكونها «لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشيح». وتحسبا لهذا الموعد الانتخابي، سيعقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات،

تنقضي، اليوم الأحد، مهلة دراسة ملفات الترشيح لتشريعات 12 يونيو المقبل والتي ستفصل فيها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وقد أحصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الصدد، ما لا يقل عن 24.214 ملف ترشيح تنقضي مهلة دراستها اليوم، وذلك قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية. علما أن إيداع الملفات تم في 27 أفريل المنصرم واستفاد المترشحون من تمديد

اليوم آخر أجل لدراسة الملفات

تنقضي، اليوم الأحد، مهلة دراسة ملفات الترشيح لتشريعات 12 جوان المقبل، والتي ستفضل فيها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. وقد أحصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الصدد ما لا يقل عن 24.214 ملف ترشح تنقضي مهلة دراستها هذا الأحد، وذلك قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية، علما أن إيداع الملفات تم في 27 أبريل المنصرم واستفاد المترشحون من تمديد للأجل لمدة خمسة أيام إضافية بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء. وكان المجلس الدستوري قد أكد "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية، والذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشيح لتشريعات 12 جوان، لكونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشيح". وتحسبا لهذا الموعد الانتخابي، سيعقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم الأحد، لقاء مع رؤساء الأحزاب السياسية بمقر السلطة، وذلك استجابة لطلبهم. وتشير الأرقام الأخيرة التي أعلنت عنها السلطة إلى أن "العدد الإجمالي للمترشحين بلغ 2.400 مترشح منهم 1.180 قائمة حزبية و1.220 قائمة حرة".



بعد شكوى الأحزاب من تعسف مندوبيات السلطة.. ممثلو أحزاب لـ "الحوار":

لقاء حاسم بين رؤساء الأحزاب وشرفي اليوم

□ جيلالي سفيان: نتمنى أن يكون اللقاء مثمرا

□ الدان: اللقاء فك لعقدة التعصب التي كانت تحملها الإدارة

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن رئيسها محمد شرفي سيستقبل رؤساء أحزاب سياسية، اليوم، استجابة لطلبهم، بعد تقدمها بطلب لمقابلة للاحتجاج على إسقاط مترشحين لتشريعات 12 جوان المقبل، وتعسف عدد من المندوبيات في التعامل مع الملفات.

وأوضح الدان في اتصال بيومية "الحوار"، أمس، أن: "الوضع الذي تجري فيه التشريعات القادمة معقد للغاية، كونه يأتي في مرحلة تحول، ما جعل السلطة الوطنية للانتخابات تعيش نوعا من الارتباك، كونها تعتمد على موروث إداري قديم مطعون في مصداقيته، ما أثر نوعا ما على الساحة السياسية".

وأضاف ذات المتحدث قائلا: "لقاء الأحزاب مع السلطة الوطنية للانتخابات يحمل أهمية سياسية كبيرة، وسعي لحماية السلطة من هذا الموروث الفاسد الذي لو يستمر في ممارساته سيفقد مصداقيتها وتذهب بالإصلاحات الانتخابية في مهب الرياح".

ويعتقد القيادي بحركة البناء "أن: السلطة الوطنية للانتخابات وبقية رئيسها محمد شرفي، لا تحمل أي تعصب نحو أية تشكيلة سياسية، ما يجعلها تتعامل بمرونة مع ملفات مرشحيتها، ثم اللقاء سيكون خطوة أولية جيدة تحضيريا للانتخابات البلدية التي ستعرف صعوبات أكثر من التشريعات".

تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب التي تقدمت بطلب لقاء رئيس السلطة الوطنية للانتخابات هي حزب "جيل جديد"، حركة مجتمع السلم، وحركة البناء الوطني، بالإضافة إلى حزب "فجر جديد" وجبهة العدالة والتنمية وكذا حزب صوت الشعب.



ضلعا أساسيا في تجسيد وبناء مؤسسات دولة الجزائر الجديدة".

الدان: "على السلطة أن تتخلص من الموروث الإداري"

من جانبه، اعتبر نائب رئيس "حركة البناء الوطني" أحمد الدان، أن لقاء الأحزاب مع سلطة شرفي خطوة إيجابية، وهو بمثابة فك لعقدة التعصب الذي كانت تحملها الإدارة سابقا في التعامل مع الأحزاب.

عبد الزؤوف . ح

وفي السياق، أعرب رئيس حزب "جيل جديد" جيلالي سفيان، عن آماله في التوصل برفقة السلطة الوطنية للانتخابات إلى حلول توافقية لإعادة النظر في ملفات المقصيين من الترشيح للتشريعات.

سفيان: "نأمل الوصول لأفكار توافقية"

وقال جيلالي سفيان، في اتصال بيومية "الحوار"، أمس: "نأمل أن يكون اللقاء مثمرا مع السلطة الوطنية للانتخابات، فقد تعرضت العديد من الملفات للتعسف والإقصاء لأسباب لم نفهمها لحد الآن، ومنه فإن هذا اللقاء سيكون فرصة لتوضيح الأمور وشرح الأسباب والعمل على إيجاد أرضية توافقية ترضي كافة الأطراف".

وأضاف ذات المتحدث قائلا: "لأول مرة نشهد منهجا صارما جدا في عملية جمع التوقيعات وفي دراسة الملفات، نرى في ذلك شيئا إيجابيا للغاية من خلال الفرز، فالساحة غرقت بالانتهازيين والفساد، مع ذلك فبعض القضايا فيها نوع من التعصب وتم إقصاء أشخاص ليس له ذنب من الترشيح لهذا الموعد الانتخابي".

وتابع رئيس "جيل جديد": "نتمنى أن تتحلى السلطة بنوع من المرونة في التعامل مع الملفات، فالطبقة السياسية تملك نية في الذهاب للانتخابات نزيهة وتعمل على ذلك، وتأمل أن تكون



تنظيف الانتخابات

« إقصاء عدد كبير من المترشحين للانتخابات بسبب تقارير أمنية سلبية قد يكون مؤشرا على رغبة السلطات في تنظيف الانتخابات ، دون أن تعني قرارات الإسقاط بمثابة إدانة للذين تم إقصائهم أو إسقاطهم . هناك رغبة في إبعاد من تحوم حوله شبهة الفساد ، أو وجود علاقة بينه وبين أصحاب الثراء المشبوه ، أو من تثبت مشاركته مع رموز النظام السابق .. هناك رغبة في تنظيف الانتخابات وهذا مؤشر جيد ، خاصة وأن الرأي العام كان غاضبا من النواب السابقين وكيفية انتخابهم ووصول الكثير منهم بواسطة المال .. هذا في حد ذاته مؤشر إيجابي قد يكون عاملا من عوامل البناء ، ومنطلقا لتحسين المنظومة التشريعية ، وإمكانية أن يكون البرلمان مؤسسة رقابية حقيقية على عمل الجهاز التنفيذي .. تنظيم الانتخابات سيكون عملا إيجابيا حتى لو أصر العدميون على تقزيمه وتفضيحه وتقزيمه .. »

نظرا لتعقيدات وحادثة نظام التصويت

الأحزاب وسلطة شرقي أمام تعديلات تفسير وتطبيق قانون الانتخابات

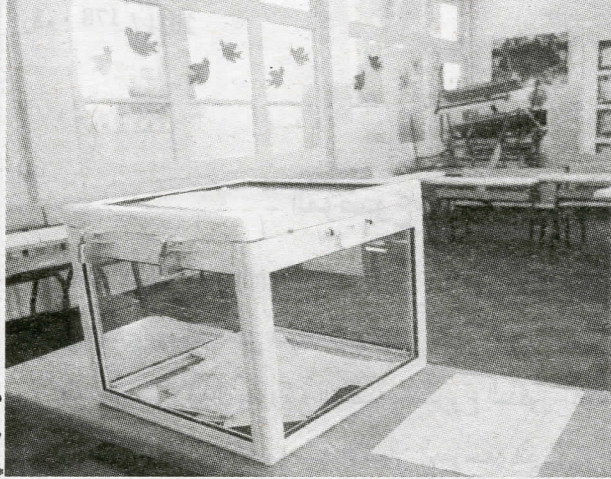
تجهز السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات نفسها للقيام بعملية محاكاة للعملية الانتخابية، لاختبار قدراتها على التحكم في النظام الانتخابي الجديد الأكثر تعقيدا منذ الاستقلال.

ج. فنينش

● أعلن رئيس السلطة، محمد شرقي، في تصريحات سابقة له عن نية السلطة إجراء تجارب وعمليات محاكاة لاقتراع افتراضي من أجل ضبط والتحكم في سير العملية الانتخابية التي تجري لأول مرة وفق النمط الانتخابي النسبي على القائمة المفتوحة.

وليست هذه المرة الأولى التي تجري فيها السلطة اختبارات، حسب مصادر منها، حيث سبق لها أن أجرت تجارب مماثلة بمناسبة تنظيم الانتخابات الرئاسية والتصويت على تعديل الدستور. وركزت الاختبارات السابقة على التعرف على مدى الجاهزية التقنية وخصوصا في مجال الاتصالات وقدرات التحكم بالتطبيقات وكيفية إرسال واستقبال النتائج وإرسال المحاضر من مراكز الانتخابات والفرز إلى المندوبات البلدية والولاية والمقر المركزي للسلطة. ونصبت السلطة أيضا قبل أسابيع اللجنة الفرعية الخاصة بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية التي نص قانون الانتخابات على استحداثها وأعضاء لجنة التوزيع العادل والمنصف للحيز الزمني المخصص لمرشحي الانتخابات التشريعية المقبلة عبر وسائل الإعلام الوطنية ولجنة متابعة الدعاية الانتخابية.

وتشتغل السلطة الموكل لها مهمة الإشراف وتنظيم الانتخابات حاليا على فرز خريطة الترشيحات قبل الإعلان عن القوائم المتنافسة الناجية من وتوجهت هيئة شرقي التي تحوز



السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تجهز نفسها للقيام بعملية محاكاة للعملية الانتخابية

لم يتم شطبها وهو إجراء نص عليه القانون، لم تقدم السلطة أي معلومات عن شكل أوراق التصويت وكيفية ترتيب أوراق التصويت وأسماء المرشحين، لكن يعتقد أن العمل جار لتجهيز الأمر وبت تسجيلات عبر وسائل الإعلام ووسائل أخرى تشرح فيها طريقة الانتخاب والشطب على الأسماء.

وطرح مختصون ومسؤولو أحزاب إشكالية كيف يتم اختيار الفائزين من القائمة التي جرى التصويت لها دون الشطب على أسماء المرشحين فيها، وهي أسئلة تبقى عالقة وهو ما يتطلب من السلطة عملا كبيرا. واكتفى رئيس السلطة في تصريح له بعد صدور القانون بالقول إن "الأوراق الفارغة لا تحسب كورقة ملغاة بل تُعتبر أن الناخب منح صوته لكل أفراد القائمة بالتساوي"، وأن "القائمة ستحسب كصوت معبر عنه، حتى لو لم يضع الناخب علامة على الأوراق" (تضمنها قانون الانتخابات الجديد).

وباشرت أحزاب سياسية تحضير نفسها للتحدي المتعلق باختيار المراقبين بالموازاة مع عملية تكوين لكوادرها القيادية ومرشحيها حول قيادة الحملة الانتخابية والتوجه إلى الناخبين لتوضيح طريقة التصويت لتجنب الإشكالات المتوقعة خلال عملية التصويت.

وتنتظر الأحزاب الانتهاء من مسار فرز أسماء الذين يحق لهم خوض السباق النهائي للانطلاق نحو الناخبين للترويج لبرامجها والتسويق لمرشحيها، وتعليم الناخبين كيفية التصويت.

ج. ف.

المرشحين سواء بالقرعة أو بالتوافق بين ممثلي المرشحين. وباشرت السلطة أيضا إجراءات اعتماد ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية في الجزائر تحسبا للانتخابات المقررة في 12 جوان القادم.

لكن التحدي أكبر هذه المرة بالنظر إلى تعقد النظام الانتخابي الجديد الذي يستخدم لأول مرة في الجزائر وخصوصا من الناحية التنظيمية، حيث يجابه الناخبون والسلطة مأزقا حقيقيا، في ظل كثرة القوائم وتعدد الترشيحات، ففي بعض الولايات يمكن أن يصل عدد القوائم إلى 50 قائمة، وهو وضع يصعب ترتيب القوائم وحمل أوراق التصويت إلى مخدع التصويت ناهيك عن إشكالية اختيار الأسماء، ومن غير المستبعد في هذا السياق تمديد أجل إعلان النتائج. وباستثناء الإعلان عن احتساب الأوراق التي

على السلطة الحصرية لتنظيم والإشراف على الانتخابات في هذا السياق إلى الأحزاب السياسية والمرشحين بسلسلة من القرارات التفسيرية لقانون الانتخابات توضع فيها اليات اختيار المراقبين، فيما اكتفت السلطات الرسمية على حث الناخبين على المشاركة في عمليات التصويت وأهمية الموعد الانتخابي.

وأصدرت السلطة قرارا تفسيريا على موقعها الإلكتروني يضبط إجراءات الرقابة واختيار المراقبين، طالبت فيها الأحزاب بتعيين ممثليها في مكاتب التصويت قبل 23 ماي الجاري، أي قبل عشرين يوما من موعد الانتخابات. وشرحت السلطة في القرار تفاصيل تعيين اختيار ممثلي المرشحين على مستوى مكاتب التصويت وضبط مراقبة عملية التصويت، واختيار

سلطة الانتخابات استندت إلى تقرير أمني

منع رئيس الجبهة الوطنية للحريات بوهران من الترشح

الانتخابات المحلية السابقة بضغط من اللجنة المستقلة للانتخابات التي رفضت الاستناد إلى التقارير الأمنية في تقييم المرشحين. وتحدث زروقي بنبذة أسى عن وضعيته، قائلا: "مادمت ممنوعا من الترشح ومحروما من حقوقي السياسية، فما المغزى من منحي اعتماد حزب وإشراكي في المشاورات السياسية"، داعيا المصالح الأمنية إلى إلغاء هذه الملاحقات، موضعا أن تلك التهم التي توبع من أجلها ذات صلة بوقفه في الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 ضد مرشح السلطة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

ج. فنينش

قبل المحكمة العليا". وبررت السلطة رفضها بكون رئيس الجبهة الوطنية للحريات "سبق وأن تورط في العديد من القضايا المشبوهة من تبيد واختلاس أملاك عمومية والمضاربة فيها والتزوير في محررات رسمية، ما ينبغي التصريح برفض ملفه للترشح".

واستغرب زروقي مضمون هذا التقرير والتعليق رغم حصوله على قرار بانتقاء وجه الدعوى صادر عن المحكمة العليا (صدر في 2 مارس 2003).

وأورد أن "ورقة الشبهات أخرجت في وجهه في 2002 لحرمانه من الترشح، لكنه تمكن من خوض تشريعات عامي 2012 و 2017 ثم

● وضعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، مانعا أمام رئيس حزب الجبهة الوطنية للحريات، محمد زروقي، للترشح للانتخابات التشريعية، في ثاني عملية رفض مشاركة مسؤول حزبي بعد إسقاط ملف الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، الأسبوع الماضي.

وقال محمد زروقي، المرشح تحت راية حزب القوى الديمقراطية والاجتماعية في إطار تحالف محلي في تصريح بالهاتف لـ "الخبر"، أمس، إن "فرع السلطة بوهران رفض ملفه على أساس مزاعم تعود إلى عشرين عاما، فيما عرفت بقضية الوالي السابق بشير فريك، ورغم تبرئة ساحته من

انقضاء آجال دراسة ملفات الترشح للتشريعات اليوم

أعلنت عنها السلطة إلى أن «العدد الإجمالي للمرشحين بلغ 2.400 مترشح منهم 1.180 قائمة حزبية و 1.220 قائمة حرة».

كما أودع 39 حزبا سياسيا ملفات الترشح عبر 58 مندوبية للسلطة الوطنية

للانتخابات، بينما تقدمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بـ 65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب.

وحددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الشروط الواجب توفيرها من طرف الأحزاب السياسية لقبول إيداع قوائم الترشيحات

للتشريعات 12 جوان القادم، ومن ضمنها تزيكية القائمة بـ 25.000 توقيع للناخبين عبر

23 ولاية على أن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات في كل ولاية 300 توقيع.

أما بالنسبة للقوائم المستقلة، فتتص المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه «يجب أن تدعم كل قائمة بـ 100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله

من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية».

وفيما يتصل بالقوائم الانتخابية في الخارج، ينص قانون نظام الانتخابات على أن قوائم المرشحين تقدم «إما تحت رعاية حزب سياسي

تنقضي اليوم الأحد مهلة دراسة ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان المقبل والتي ستفصل فيها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وقد أحصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الصدد ما لا يقل عن 24.214 ملف ترشح تنقضي مهلة دراستها اليوم، وذلك قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية، علما أن إيداع الملفات تم في 27 أبريل المنصرم واستفاد المرشحون من تمديد للآجال لمدة خمسة أيام إضافية بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وكان المجلس الدستوري قد أكد «دستورية» أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية، والذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان لكونها «لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح».

وتحسبا لهذا الموعد الانتخابي، سيعقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم الأحد، لقاء مع رؤساء الأحزاب السياسية بمقر السلطة وذلك استجابة لطلبهم.

وتشير الأرقام الأخيرة التي أعلنت عنها السلطة إلى أن «العدد الإجمالي للمرشحين بلغ 2.400 مترشح منهم 1.180 قائمة حزبية و 1.220 قائمة حرة».

كما أودع 39 حزبا سياسيا ملفات الترشح عبر 58 مندوبية للسلطة الوطنية للانتخابات، بينما تقدمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بـ 65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب.

حركة النهضة تؤكد

الانتخابات هي الوسيلة «المثلى والوحيدة» لتحقيق مطالب الحراك الأصيل»



اعتبر الأمين العام لحركة النهضة، يزيد بن عائشة، أمس السبت بوهران أن الانتخابات التشريعية هي الوسيلة «المثلى والوحيدة» لتحقيق مطالب الحراك الأصيل.

وقال السيد بن عائشة في كلمة له خلال إشرافه على افتتاح لقاء توجيهي لمرشحي الحركة بولايات غرب الوطن للتشريعات المقبلة، «نحن ندخل هذه الانتخابات ونعتقد أنها الوسيلة المثلى والوحيدة للشعب الجزائري من أجل التعبير عن رأيه واختيار مسؤوليه وتجسيد ما كان يرفع في الحراك الشعبي الأصيل».

وأوضح أن مشاركة حزبه في هذه الانتخابات تأتي «من أجل المساهمة في تجسيد إرادة الشعب وجعل من هذه المحطة تحولا جذريا عن ممارسات

الماضي».

و بمناسبة اليوم الوطني للذاكرة، تطرق الأمين العام لحركة النهضة في مستهل كلمته إلى المجازر التي ارتكبتها المستعمر الفرنسي في حق الشعب الجزائري في 8 ماي 1945، وإلى التفجيرات

(واج)

شرفي يلتقي رؤساء أحزاب سياسية

انتهاء مهلة دراسة ملفات الترشح وهذه إجراءات الطعن

لأبي شكل من أشكال الطعن"، وفق نفس المادة. وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قد حددت الشروط الواجب توفيرها من طرف الأحزاب السياسية لقبول إيداع قوائم الترشيحات لتشريعات 12 جوان القادم ومن ضمنها تزكية القائمة بـ25,000 توقيع للناخبين عبر 23 ولاية على أن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات في كل ولاية 300 توقيع. وبالنسبة للقوائم المستقلة، فتتضمن المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه "يجب أن تدعم كل قائمة بـ100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية". وفيما يتصل بالقوائم الانتخابية في الخارج، ينص قانون نظام الانتخابات على أن قوائم المترشحين تقدم "إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية (دون اشتراط التوقيعات) وإما بعنوان قائمة حرة تكون مدعومة بـ200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية". أمين ب.

قائمة حزبية و1,220 قائمة حرة". كما أودع 39 حزبا سياسيا ملفات الترشح عبر 58 مندوبية للسلطة الوطنية للانتخابات، بينما تقدمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بـ65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب. وفي حال تم رفض ملف ترشح أحد المترشحين، بعد دراسته، يمكن للمعني تقديم طعن على مستوى المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في مدة أقصاها 3 أيام من تاريخ التبليغ بالرفض وفق المادة 98 من القانون العضوي للانتخابات. وبالنسبة للجالية الوطنية بالخارج، يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمترشحي الدوائر الانتخابية بالخارج أمام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال خمسة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ. وبالمقابل "تفصل المحكمة الإدارية في الطعن خلال خمسة (5) أيام كاملة ابتداء من تاريخ تسجيل الطعن، ويبلغ الحكم تلقائيا وفور صدوره بأي وسيلة قانونية إلى الأطراف المعنية وحسب الحالة، إلى الوالي أو رئيس الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية قصد تنفيذه"، علما أن الحكم يكون "غير قابل

تنتهي، اليوم الأحد، المهلة القانونية لدراسة ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان المقبل التي ستفصل فيها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قبل انطلاق الحملة الانتخابية. ودرست السلطة المستقلة أزيد من 24214 ملف ترشح أودعها أحزاب ومترشحون أحرار في 27 أفريل المنصرم، بعد استفادتهم من تمديد للأجل لمدة خمسة أيام إضافية، بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء. وكان المجلس الدستوري قد أكد "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية، والذي يقضي بتمديد أجل إيداع ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان لكونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح". وسيعقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم الأحد، لقاء مع رؤساء الأحزاب السياسية بمقر السلطة وذلك استجابة لطلبهم. وحسب الأرقام الأخيرة التي أعلنت عنها السلطة فإن "العدد الإجمالي للمترشحين بلغ 2,400 مترشح منهم 1,180

تزامنا مع انتهاء آجال دراسة ملفات الترشح للتشريعات

رئيس سلطة الانتخابات يلتقي اليوم رؤساء الأحزاب

تنقضي اليوم، مهلة دراسة ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان المقبل، والتي ستفصل فيها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قبل إعطاء إشارة انطلاق الحملة الانتخابية المقررة يوم 17 ماي الجاري.

م - ب

(دون اشتراط التوقيعات) وإما بعنوان قائمة حرة تكون مدعمة بـ200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية. وفي حال تم رفض ملف ترشح أحد المترشحين بعد دراسته يمكن للمعني تقديم طعن على مستوى المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في مدة أقصاها 3 أيام من تاريخ التبليغ بالرفض وفق المادة 98 من القانون العضوي للانتخابات. وبالنسبة للجالية الوطنية بالخارج، يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمترشحي الدوائر الانتخابية بالخارج أمام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال 5 أيام ابتداء من تاريخ التبليغ "وتفصل المحكمة الإدارية في الطعن خلال خمسة (5) أيام كاملة ابتداء من تاريخ تسجيل الطعن ويبلغ الحكم تلقائيا وفور صدوره بأي وسيلة قانونية إلى الأطراف المعنية وحسب الحالة إلى الوالي أو رئيس الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية قصد تنفيذه"، علما أن الحكم يكون "غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن"، وفق نفس المادة.



التوقيعات في كل ولاية عن 300 توقيع. أما بالنسبة للقوائم المستقلة فتتص المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه "يجب أن تدعم كل قائمة بـ100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية". وفيما يتصل بالقوائم الانتخابية في الخارج، ينص قانون نظام الانتخابات على أن قوائم المترشحين تقدم "إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية

الترشح عبر 58 مندوبية للسلطة الوطنية للانتخابات، بينما تقدمت الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بـ65 قائمة من بينها 61 تابعة للأحزاب. وحددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، الشروط الواجب توفيرها من طرف الأحزاب السياسية لقبول إيداع قوائم الترشيحات لتشريعات 12 جوان القادم، ومن ضمنها تزكية القائمة بـ25000 توقيع للناخبين عبر 23 ولاية على أن لا يقل العدد الأدنى من

وقد أحصت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في هذا الصدد ما لا يقل عن 24214 ملف ترشح تم إيداعه في 27 أفريل المنصرم، واستفاد المترشحون من تمديد للأجال لمدة خمسة 5 إضافية بعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وكان المجلس الدستوري، قد أكد "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية، والذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعات 12 جوان لكونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح".

وتحسبا لهذا الموعد الانتخابي، يعقد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، اليوم، لقاء مع رؤساء الأحزاب السياسية بمقر السلطة وذلك استجابة لطلبهم. وتشير الأرقام الأخيرة التي أعلنت عنها السلطة إلى أن العدد الإجمالي للمترشحين بلغ 2400 مترشح منهم 1180 قائمة حزبية و1220 قائمة حرة. وقد أودع 39 حزبا سياسيا ملفات

قبيل الموعد بأيام

«الجمهورية» تجس نبض أحزاب و أحرار

مكتب العاصمة : كريمة مارش

تعمل مختلف التشكيلات السياسية والأحرار، على تكييف خطاباتها خلال حملاتها الانتخابية مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الناخبين بعيدا عن الوعود الكاذبة التي طالما تفتت بها الأحزاب باعتبار أن مواطن اليوم يختلف تماما على مواطن أمس بالنظر إلى الوعي السياسي الكبير الذي نتج عن الحراك الشعبي الذي أسقط نظاما بأكمله وينتج نحو بناء الجمهورية الجديدة بمؤسسات شرعية ستمخض أولى هذه المؤسسات عن تشريعات جوان المقبل.

لم يتبق إلا أسبوع واحد عن الحملة الانتخابية وتنتظر مختلف التشكيلات السياسية والأحرار انتهاء عملية تنقيح ملفات الترشح وتبليغ محاضر القبول النهائية من أجل الخروج للميدان لإقناع الناخبين بالذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع ومن جهة أخرى للتصويت لصالحهم لتمثيلهم في الغرفة السفلى للبرلمان، ولكل جهة أو إستراتيجيتها في ذلك ، وبين الخطابات السياسية والعمل الجوارى المحض سيكتف المرشحو من دورياتهم نحو جهات الوطن من أجل إسماع صوتهم .

لخضر بن خلاف : لا نسوق أوهاما أو كذبا

تنتظر جبهة العدالة والتنمية أن تقدم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات رموز الأحزاب وأرقام المرشحين للقوائم الانتخابية من أجل طبع والمنشورات الخاصة بممثلي الحزب خلال الحملة الانتخابية المقبلة، حسب ما جاء على لسان رئيس المجموعة البرلمانية للحزب لخضر بن خلاف، في اتصال مع « الجمهورية» مؤكدا أن تشكيلته السياسية أعدت برنامجا للحملة الانتخابية كاملا يشخص الأزمة التي تعيشها البلاد في شتى المجالات سواء في الجانب السياسي ، الاقتصادي أو الاجتماعي وتضع الحلول المناسبة.

مضيفا «هذا البرنامج يمس كل قطاعات الدولة

والمجتمع في المجال السياسي والجانب المتعلق بالإصلاحات القانونية التي لا بد أن تطرأ على المنظومة القانونية وكذا المسائل المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والصحة ، المرأة و التربية والتعليم العالي والشؤون الخارجية والدفاع ...

وشدد المتحدث «نحن نشخص الواقع من خلال ما عشناه تقريبا منذ عشرين سنة بسبب السياسات الخاطئة والرجال الذين أشرفوا على تنفيذ هذه السياسات ، ونضع الحلول المناسبة فإذا وصلنا إلى السلطة وكان لنا نصيب في تشكيل الحكومة الحكومة سنضعها لنخرج البلاد من الأزمة متعددة الجوانب ،» بالإضافة إلى بعض الأمور المحلية التي تختص بها هيكلتنا الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية ، فكل دائرة لها خصوصياتها ويتكفل مرشحون بشرح هذه الأولويات للمواطنين بدون مزايدة وبدون بيع أوهاما أو كذب كما يفعل البعض» معتبرا خطة حزبه برنامجا حقيقيا ينطلق من واقع معيش للمواطنين لترفع عنهم الغبن الذي يعيشونه في شتى المجالات».

بلقاسم ساحلي : من أجل التجديد الجمهوري

أكد بلقاسم ساحلي الأمين العام للحزب الوطني الجمهوري، في اتصال مع « الجمهورية» أنه رغم عدم الوصول بعد إلى مرحلة الحملة الانتخابية، ونحن نتابع عملية دراسة ملفات المرشحين واستقبال محاضر القبول النهائية ونتنظر الموافقة النهائية لكل الملفات، إلا أننا حضرنا للحملة الانتخابية من خلال ضبط برنامج انتخابي يحمل شعار «من أجل التجديد الجمهوري».

وأبرز محدثنا أن هذا البرنامج يحمل في طياته ستة محاور كبرى واقتراحات ملموسة لإنجاح الحملة وهي كلها محاور تستطلق الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد معتبرا أن أولى هذه المحاور هو التحول الجيلي أي من جيل الثورة لجيل الشباب، والتحول الدستوري وكيفية تجديد المكاسب التي جاء بها الدستور المراجع وما

تمخض عنه من قوانين عضوية ستناقش بعد الانتخابات التشريعية ، والتحول المؤسساتي من خلال تجديد هيكل مجلسي الأمة و الشعب و التحول الاقتصادي من خلال إبراز كيفية التنقل من اقتصاد ريعي يتكلى على عائدات البترول إلى اقتصاد منتج وخلق للثروة ومتنوع .

وأوضح بلقاسم ساحلي أنه ستكون هناك مداخلات عبر الإعلام أو تجمعات شعبية مع احترام إجراءات الوقاية من كوفيد 19 والتي سينشطها إطارات الحزب وترشحين على مستوى الولايات.

محمد قيجي : الأرندي لا يبيع أحلاما للمواطنين

من جهته أكد النائب عن التجمع الوطني الديمقراطي محمد قيجي أن «لجنة أشرفت على إعداد خطاب وبرنامج يعتمده الحزب وقام بإرسال نسخة منه للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات باعتبارها من بين الشروط التي جاء بها قانون الانتخابات»

أما ما تعلق بالبرنامج الانتخابي أوضح ذات المتحدث أن ثمة جزء يتعلق بالشق الوطني وآخر بالاحتياجات المحلية وخصوصية كل منطقة مضيفا «نحن نعتمد خطابا لا ينبع من خلاله الأحلام للمواطنين، نعتمد خطابا موضوعيا وواقعا حتى نستطيع الوصول إلى قلوب الناخبين والناخبات».

وأبرز ضرورة تكييف الخطاب الانتخابي مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ويعيشها المواطن ، وهو ما عمل على تجسيده التجمع الوطني الديمقراطي من خلال تكييف برنامج حملته الانتخابية مع الواقع المعيشي للمواطن والتحول التي تنتهجها الدولة . وقال بأن «الأرندي خرج بعد المؤتمر الذي عقده السنة الماضية ببرنامج عام ونحن بصدد تكييف هذا الأخير مع الواقع اليومي لدخول المعتزك السياسي المقبل»

بلقاسم عجاج : «سنعتمد على العمل الجوارى»

من جهته أكد ، المترشح عن قائمة «الكفاءات الجزائرية» بلقاسم عجاج أن الحملة الانتخابية تأتي في ظروف سياسية واجتماعية مغايرة إذا ما قارناها بالحملات الانتخابية الماضية مبرزا «المواطن اليوم فقد الثقة في السلطة بالنظر إلى الممارسات السياسية السابقة فكيف سيؤمن بشخص أو بمجموعة تحاول الرفع من مستوى العمل السياسي بكل ما أوتيت من جهد»، مضيفا «الكفاءات التي تشكل مجموعته تعتمد على العمل الجوارى التحسيسي دون مزايدات ويعيدا على الخطابات السياسية المعقدة التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية والتي في كثير من الأحيان لا تصل إلى المواطن الذي تملأ به القاعات من أجل التباهي لا أكثر». وأضاف ذات المتحدث أن مجموعته التي تتشكل من دكاترة وكفاءات تشهد عليها ولاية تيبازة ، ستعمل على التحسيس وإيصال المفهوم الحقيقي والصحيح لكلمة « البرلماني» من خلال عمل جوارى يستهدف مجموعات معينة والتي ستعمل هي الأخرى على إيصال المعلومة لأشخاص آخرين وهو ما سيساعدنا على التعريف بمجموعتنا الانتخابية على أكبر نطاق ممكن».

ولعل العمل الكبير الذي ينتظرنا، يضيف بلقاسم عجاج يتمثل في إقناع المواطنين للذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع ويكون ذلك من خلال تأكيد أن حضور مجموعة «الكفاءات الجزائرية» ، جاء لتقوية الفرصة عن الرداءة التي عشتت في مؤسسات الدولة منذ سنوات ولسد الفراغات».

وفي ذات السياق وحول الوعود الانتخابية التي سئم منها المواطن، يؤكد عجاج أن مجموعته ستكون وسيطا بين المواطن والسلطة التنفيذية لنقل مشاكله ، كما سيكون لمجموعته دور المرافق والمراقب سواء لدى السلطة المحلية أو المركزية، بعيدا أن الوعود الزائفة التي كثيرا ما تستعملها بعض الأحزاب لجلب أكبر عدد ممكن من الناخبين لصالحها».

LÉGISLATIVES

ANIE

Le délai pour l'examen des dossiers de candidatures prend fin aujourd'hui

Le délai pour l'examen par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) des dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain prendra fin aujourd'hui.

Pas moins de 24.214 dossiers étaient à l'examen, dernière étape avant le coup d'envoi officiel de la campagne électorale, le 17 mai.

Le délai de dépôt de ces dossiers auprès de l'ANIE avait pris fin le 27 avril, après avoir été prorogé de cinq jours à la demande de l'ANIE, après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres.

Le Conseil constitutionnel a attesté de la constitutionnalité des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidatures, considérant qu'elles «ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat».

L'ANIE a annoncé hier que son président, Mohamed Charfi, recevra aujourd'hui, à leur demande, les chefs de partis politiques.

Selon les derniers chiffres communiqués par cette instance, «le nombre total des listes de candidatures a atteint 2.400 dont 1.180 listes de partis et 1.220 listes indépendantes».

Au total, 39 partis politiques ont déposé des dossiers de candidature auprès de l'ANIE à travers les 58 wilayas du pays, alors que la communauté nationale établie à l'étranger a présenté 65 listes dont 61 sous l'égide de partis politiques.

Conformément aux conditions à remplir par les partis politiques pour la validation du dépôt des listes de candidatures, fixées par l'ANIE, «les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales».

«Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, vingt-trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures», précise l'ANIE.

Pour les listes indépendantes, chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir, par, au moins, 100 signatures des électeurs de la circonscription électorale.

RENCONTRE ENTRE LE PRÉSIDENT DE L' ANIE ET LES PARTIS EN LICE AUX LEGISLATIVES

Charfi appelé à réhabiliter les exclus de la course

LE TRAITEMENT des dossiers de candidature par les délégations locales de l' Anie est remis en cause.

Des partis dénoncent le rejet « abusif » des dossiers de plusieurs candidats, voire des listes de candidatures à la députation, après examen par les délégations locales de l' Autorité nationale indépendante des élections (Anie). Des candidats auraient été exclus de la course sur « un simple soupçon » de corruption, une prétendue liaison avec les milieux de l'argent sale, ou à cause d'une application « un peu exagérée » des dispositions de la loi électorale.

Des chefs de partis estiment que le principe de présomption d'innocence ait été bafoué. Le traitement des dossiers de candidature par les coordinateurs des délégations locales de l'Anie est remis en cause. Dans leurs décisions d'éliminer des candidats, voire des listes de la course des législatives, les commissions de validation de candidature se sont référées aux dispositions des articles 91 et 200 de la loi organique portant Code électorale. « Le président de l' Anie sera appelé à prendre une décision politique à même de sauver le scrutin prochain des législatives » a soutenu, hier, Tahar Benbaïbèche, président du Fedjr El-Djadid, arguant que « de nombreux leaders de partis en lice se sont plaints de la situation catastrophique induite par les rejets excessifs de l' Anie », cela malgré le fait que les partis ont la possibilité de faire recours auprès du tribunal administratif, dont le jugement n'est susceptible



Mohamed Charfi

d'aucune voie de recours. Pour Mohamed Benalia du parti Talaiou El-Hourriyet, « les décisions des démembrements de l' Anie risquent de grossir les rangs des boycotteurs ». Par ailleurs, peu de partis prennent part à ce scrutins avec des listes constituées par leurs militants et sympathisants. Faute d'ancrage dans la société, la quasi-majorité des partis a ouvert ses listes aux candidats extra-muros. En fait, ce sont les responsables de six partis en lice aux législatives anticipées du 12 juin prochain, en l'occurrence le mouvement El-Bina, le MSP, Jil Jadid, El-Fedjr El-Djadid, El-Adala et Sawt Chaâb (voix du peuple) qui ont pris sur eux l'initiative de demander une rencontre avec Mohamed Charfi. De ce fait, le président de l'Anie, invite, tous les responsables des partis pre-

nant part à ce rendez-vous électoral à une rencontre de concertation qui sera organisée aujourd'hui au siège national de cette instance. A titre de rappel, l'Anie a validé les dossiers de 19 partis, ayant à répondre aux conditions dictées par la loi électorale. Il convient de préciser que l'article 191 cité par les mécontents stipule que la liste de candidatures présentée, sous peine d'être rejetée, doit tenir compte de la parité femmes-hommes et réserver, au moins, la moitié des candidatures aux candidats âgés de moins de 40 ans, et qu'au moins, le tiers des candidats de la liste aient un niveau universitaire. D'autres dispositions, dont l'application est jugée « erronée », sont celles de l'article 200 de la loi électorale qui stipule que le candidat doit avoir accompli les obligations du Service national, ou en être dispensé, ne pas avoir fait l'objet d'une condamnation définitive à une peine privative de liberté pour crimes ou délits et non réhabilité, à l'exception des délits involontaires. Il doit aussi justifier de la situation vis-à-vis de l'administration fiscale, n'étant pas connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales, n'ayant pas exercé deux mandats parlementaires consécutifs ou séparés. **M. B.**

ELECTIONS LÉGISLATIVES

Ennahda appelle à un vote massif

LA PROCHAINE échéance doit contribuer à restaurer la confiance entre les gouvernants et les gouvernés et à rendre à l'opération politique sa crédibilité.

ALI AMZAL

Les appels à une participation massive aux prochaines élections législatives, se multiplient et se dressent comme un rempart devant les tentatives de déstabilisation et de manipulation de l'opinion publique, et des desseins ourdis par les ennemis de la nation en vue de compromettre le processus électoral. Dans ce sillage et après la pétition signée par un collectif de personnalités nationales, le parti Ennahdha, prend le relais pour appeler à renforcer le front interne et faire de ce rendez-vous électoral un point de non-retour vers l'instabilité et l'errance politique qu'a connues le pays, avant l'élection présidentielle. Dans ce sens, le secrétaire général du Mouvement Ennahdha, Yazid Benaïcha, a appelé les citoyens, vendredi à Alger, à « se rendre massivement aux urnes le 12 juin prochain, jour du scrutin, pour choisir leurs représentants dans la future Assemblée

populaire nationale en vue d'opérer le changement ». Seule alternative pour baliser le chemin vers la consécration ultime, qui n'est autre que le renouvellement des institutions et la mise en place de nouvelles voies de gouvernance à même de permettre au peuple algérien de renouer avec la pratique électorale libre et transparente, celle qui lui ouvrira les horizons nouveaux et des perspectives de développement et de changement. Il faut dire que l'opportunité qui s'offre aux Algériens, à travers ces élections, est historique, dans la mesure où elle est issue d'une contestation populaire qui a su atteindre ses objectifs pacifiquement et donner au peuple la possibilité de rompre avec un système despotique, dont l'unique ambition était de pomper les richesses du pays jusqu' au dernier dinar et appauvrir le peuple pour mieux le museler. Il y a lieu de convenir que ces appels à renforcer le front interne et à mener la voie électorale jusqu'à son aboutissement, découlent également de la crainte de voir



Le challenge de la confiance

les parties obscures tenter de renverser cette volonté de changement, user de davantage de sornioiserie et de subterfuges pour semer la discorde et l'anarchie et détourner l'opinion publique de ses convictions profondes, car, il faut le dire,

une grande partie des Algériens ont compris que l'option d'une période de transition, serait une voie sans issue pour l'avenir du pays, et une fin programmée du processus démocratique.

A. A.

CANDIDATURES AUX LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Fin aujourd'hui du délai de l'examen des dossiers

Le délai pour l'examen par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) des dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain prendra fin aujourd'hui, dimanche.

PAR RAHIMA RAHMOUNI

Pas moins de 24.214 dossiers étaient à l'examen, dernière étape avant le coup d'envoi officiel de la campagne électorale, le 17 mai.

Le délai de dépôt de ces dossiers auprès de l'Anie a pris fin le 27 avril, après avoir été prorogé de 5 jours à la demande de l'Anie, après consultation du Conseil d'État et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres. Le Conseil constitutionnel a attesté de la constitutionnalité des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidatures, considérant qu'elles "ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat". L'Anie a annoncé samedi que son président, Mohamed Charfi, recevra dimanche, à leur demande, les chefs de partis politiques. Selon les derniers chiffres communiqués par cette instance, "le nombre total des listes de candidatures a atteint 2.400 dont 1.180 listes de partis et 1.220 listes indépendantes".

Au total, 39 partis politiques ont déposé des dossiers de candidature auprès de l'Anie à travers les 58 wilayas du pays, alors que la communauté nationale établie à l'étranger a présenté 65 listes dont 61 sous l'égide de partis politiques. Conformément aux conditions à remplir par les partis politiques pour la validation du dépôt des listes de candidatures, fixées par l'Anie, "les listes des candi-



dates présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales". "Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, 23 wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à 300 signatures", précise l'Anie.

Pour les listes indépendantes, chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir, par, au moins, 100 signatures des électeurs de la circonscription électorale. Pour les circonscriptions électorales à l'étranger, la liste de candidats est présentée soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins 200 signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée. Si le dossier d'un candidat est rejetée par l'Anie après examen, l'intéressé peut

introduire un recours auprès du tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de 3 jours francs, à partir de la date de sa notification, conformément aux dispositions de l'article 98 de la loi organique relative au régime électoral. Toutefois, "ce rejet peut faire l'objet d'un recours auprès du tribunal administratif d'Alger dans un délai de cinq (5) jours francs, à partir de la date de sa notification, pour les candidats des circonscriptions électorales à l'étranger". Le tribunal administratif doit statuer dans un délai de 5 jours francs, à compter de la date d'enregistrement du recours. Le jugement rendu est notifié, d'office et immédiatement, par tous les moyens légaux aux parties concernées, selon le cas, au wali ou au chef de la représentation diplomatique ou consulaire, pour exécution, prévoit le même article, précisant que "le jugement n'est susceptible d'aucune voie de recours".

R. R.

CANDIDATURES REJETÉES

Les mécontents rencontrent Charfi

Les mécontents parmi les partis politiques suite au rejet d'un bon nombre de leurs candidatures par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) n'entendent pas se laisser taper sur les doigts. Ils rencontrent aujourd'hui le président de l'Anie, Mohamed Charfi, pour lui exposer leurs doléances. Cette rencontre prévue à 14h au siège de l'Autorité à Alger regroupera Charfi et plus de six présidents de parti ayant adhéré à la démarche initiée par Tahar Benbaïbèche, président du parti Fadjr El Djadid.

Contacté par nos soins, ce dernier déclare que l'idée fut prise au nom de l'ensemble des formations politiques ayant décidé de prendre part aux élections législatives, dans le but de demander des explications autour des candidatures «refusées injustement» selon lui. «Il sera question de discuter des problèmes posés au niveau des wilayas et des candidatures refusées sans motifs valables. Le président de l'Autorité peut prendre une décision politique comme il l'avait fait pour le prolongement du délai de dépôt des candidatures», affirme-t-il. Habib Brahmia, chargé de communication du parti Jil Jadid, a fait savoir que son parti est concerné par cette réunion. «Nous allons avoir une audience avec le président de l'Autorité concernant plusieurs rejets qui n'ont aucun rapport avec la



Ph : Slimene S.A.

question de l'argent sale, du moins pour notre cas. Pour Jil Jadid, c'est surtout par rapport à la carte de dispense militaire. Le parti se retrouve à perdre beaucoup de jeunes candidats en raison de cette exigence. «Nous exposons aussi le problème des candidats qui ne seraient pas inscrits sur le fichier électoral alors qu'ils disposent de la carte d'électeur», a-t-il indiqué en faisant remarquer que son parti «demande de revoir cette politique de l'exclusion des candidats». Il dit qu'il faut saluer l'ambition d'écarter les partisans de l'argent sale, mais il ne faut pas éliminer des jeunes pour de simples erreurs administratives qui ne sont pas de la responsabilité des partis politiques et des candidats. Le MSP, qui sera aussi de la partie, pense, par la voix de Nacer Hamdadouche, «que beaucoup d'injustices ont été commises à l'égard des candidats de la part des coordinations

locales de l'Autorité». Il a relevé que cela a suscité d'énormes contestations. Pour cause, «les refus se sont appuyés sur des rapports sécuritaires et non sur des décisions définitives de justice». Malgré cela, l'exclusion a été confirmée par les tribunaux administratifs et le Conseil d'Etat, regrette Hamdadouche en confirmant que ces actes portent atteinte à la crédibilité de l'opération électorale.

«Ce fut une demande collective pour rencontrer le président de l'Autorité indépendante afin qu'il tente de rectifier le tir. Cette rencontre intervient en retard. L'article 200 a causé beaucoup de dégâts, parce que souvent basé sur de prétendus liens avec l'argent sale. Ce qui n'est pas logique. Le code électoral est clair. N'est écarté que le candidat qui fait l'objet d'un jugement définitif. C'est un abus contre le droit à la candidature et la présomption d'innocence», a-t-il souligné». Safi Laârabi, chargé de communication au RND, n'écarter pas, lui aussi, la participation de son parti à cette rencontre. Il a indiqué que sa formation a adressé une plainte officielle au président de l'Autorité, dans laquelle «elle dénonce l'exclusion d'un bon nombre de ses candidats au niveau de quelques circonscriptions électorales, que ce soit à l'intérieur du pays ou à l'étranger».

■ Karima Alloun

AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS

Fin de l'examen des dossiers de candidature

Le délai pour l'examen par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) des dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain prendra fin aujourd'hui. Pas moins de 24.214 dossiers étaient à l'examen, dernière étape avant le coup d'envoi officiel de la campagne électorale, le 17 mai. Le délai de dépôt de ces dossiers auprès de l'Anie avait pris fin le 27 avril, après avoir été prorogé de cinq jours à la demande de l'Anie, après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres. Le

Conseil constitutionnel a attesté de la constitutionnalité des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidature, considérant qu'elles «ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat».

Au total, 39 partis politiques ont déposé des dossiers de candidature auprès de l'Anie à travers les 58 wilayas du pays, alors que la communauté nationale établie à l'étranger a présenté 65 listes dont 61 sous l'égide de partis politiques.

Législatives du 12 juin

Le délai pour l'examen des dossiers de candidatures prend fin aujourd'hui

Le délai pour l'examen par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) des dossiers de candidature aux élections législatives du 12 juin prochain prend fin aujourd'hui, dimanche.

Pas moins de 24.214 dossiers étaient à l'examen, dernière étape avant le coup d'envoi officiel de la campagne électorale, le 17 mai.

Le délai de dépôt de ces dossiers auprès de l'ANIE avait pris fin le 27 avril, après avoir été prorogé de cinq jours à la demande de l'ANIE, après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres.

Le Conseil constitutionnel a attesté de la constitutionnalité des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidatures, considérant qu'elles «ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat».

L'ANIE a annoncé samedi que son président, Mohamed Charfi, recevra aujourd'hui dimanche, à leur demande, les chefs de partis politiques.

Selon les derniers chiffres communiqués par cette instance, «le nombre

total des listes de candidatu-

res a atteint 2.400 dont 1.180 listes de partis et 1.220 listes indépendantes».

Au total, 39 partis politiques ont déposé des dossiers de candidature auprès de l'ANIE à travers les 58 wilayas du pays, alors que la communauté nationale établie à l'étranger a présenté 65 listes dont 61 sous l'égide de partis politiques.

Conformément aux conditions à remplir par les partis politiques pour la validation du dépôt des listes de candidatures, fixées par l'ANIE, «les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales».

«Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, vingt-trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures», précise l'ANIE. Pour les listes indépendantes, chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir, par, au moins, 100 signatures des électeurs de la circonscription électorale.

Pour les circonscriptions électorales à l'étranger, la liste de candidats est présentée soit au titre d'un ou de plusieurs partis

politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins 200 signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée.

Si le dossier d'un candidat est rejeté par l'ANIE après examen, l'intéressé peut introduire un recours auprès du tribunal administratif territorialement compétent dans un délai de trois (3) jours francs, à partir de la date de sa notification, conformément aux dispositions de l'article 98 de la loi organique relative au régime électoral.

Toutefois, «ce rejet peut faire l'objet d'un recours auprès du tribunal administratif d'Alger dans un délai de cinq (5) jours francs, à partir de la date de sa notification, pour les candidats des circonscriptions électorales à l'étranger».

Le tribunal administratif doit statuer dans un délai de cinq (5) jours francs, à compter de la date d'enregistrement du recours.

Le jugement rendu est notifié, d'office et immédiatement, par tous les moyens légaux aux parties concernées, selon le cas, au wali ou au chef de la représentation diplomatique ou consulaire, pour exécution, prévoit le même article, précisant que «le jugement n'est susceptible d'aucune voie de recours».

LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Le Front El Moustakbal met en avant l'importance des prochaines échéances

LE PRÉSIDENT du Front El Moustakbal, Abdelaziz Belaid a mis en avant samedi à Alger l'importance des prochaines élections législatives dans l'édification de l'Algérie nouvelle. Animant une conférence de presse, M. Belaid a indiqué que son parti, qui a choisi «Votez El Moustakbal» comme slogan pour la campagne électorale, a pu collecter des formulaires de candidature dans 61 régions, dont quatre à l'étranger. Il a fait savoir que «84,7% des candidats sont des universitaires, dont 32 % des femmes», relevant certains problèmes auxquels s'est heurté le parti, telle l'exclusion de certains militants avec des motifs «illogiques». A ce titre, les recours ont été déposés au niveau des wilayas et du Conseil d'Etat, en attendant la réponse de la justice dont «nous nous engageons à respecter les décisions», a-t-il dit. Il a formé le vœu **par là même, de voir l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) élue et non pas désignée** à l'avenir, car **«même si son travail est idéal, nous lutterons pour cet objectif dans le cadre de la démocratie»**. Concernant la situation actuelle dans le pays, le président du parti a souligné que les problèmes auxquels se heurte l'Algérie interpellent tout un chacun à se mettre d'accord pour «mettre fin à la détérioration qui règne depuis 20 ans», relevant que «l'état désastreux» des institutions de l'Etat et le Hirak béni qui a duré plus d'un an ainsi que la pandémie qui a perturbé l'activité politique et économique sont autant de facteurs qui ont négativement impacté la société, au vu de «la hausse du taux de chômage et de la faillite des petites entreprises». M. Belaid a également évoqué les forces étrangères qui «ne veulent pas de la stabilité pour l'Algérie», appelant à la nécessité d'y faire face. **M. D.**

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES

ANIE

CONCERTATION AVEC LES PARTIS

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) tiendra aujourd'hui une réunion de concertation avec des délégations de six partis politiques participant aux prochaines législatives.

Une réunion initiée à la demande de ces formations, précise un communiqué rendu public par l'Autorité, indiquant que cette rencontre aura lieu au siège de l'Anie. De sources concordantes, l'on a appris que les partis concernés sont le MSP, Jil Jadid, le FAN, le FNA, El Fadjr El Jadid et le Front El Moustakbal. Quant à l'objet de la rencontre, il traite essentiellement, selon nos sources, de l'issue réservée à plusieurs listes de candidatures rejetées à la suite de leur examen au niveau des délégations de l'Anie. Le rejet concerne des listes traitées au niveau du bureau d'Alger, indiquent nos sources.

Le contrôle des listes de candidatures dont le nombre a atteint 2.400 s'est accompli dans le respect des dispositions de l'ordonnance de mars dernier relative au régime électoral. Des dispositions inno-



vantes qui confortent la logique d'opérer une véritable transition vers un régime électoral transparent. En la matière, la rigueur dont ont fait part les délégués de l'Anie dans l'examen des dossiers a notamment pour référent légal l'article 200 de la loi, en vertu duquel

sont exclus de la compétition pour les législatives tous ceux qui ont des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme ou qui peuvent influencer d'une manière directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs. Plusieurs prétendants à la députation dont les noms

ont été cités dans des affaires de corruption, de fraude fiscale ou de non-remboursement des crédits acquis auprès des banques publiques ont fait l'objet d'un rejet de leurs dossiers.

La séparation de l'argent de la politique est l'une des conditions indispensables qui, associée à l'élimination du système des quotas et au principe de l'égalité des chances entre tous les candidats, concourt à l'émergence d'institutions élues reflétant la volonté populaire ouverte aux compétences.

La réunion entre le président de l'Anie et les partis intervient à la date limite fixée pour l'examen des dossiers de candidature. Une période de recours concernant les candidatures et la possibilité de leur renouvellement est prévue dans le calendrier de l'Anie jusqu'au 18 mai.

Karim Aoudia

CANDIDATURES AUX LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

Une centaine de rejets confirmée

Le Conseil d'Etat a siégé, vendredi, pour statuer sur les recours des prétendants aux législatives du 12 juin, dont la candidature a été rejetée par les tribunaux administratifs de toutes les wilayas du pays. Tous les rejets, soit une centaine, ont été confirmés ce vendredi par le Conseil d'Etat. C'est ce qu'ont affirmé plusieurs avocats, avec qui *El Watan* a pris attache hier. *«Ce n'est pas seulement la journée du vendredi qui a été marquée par la confirmation massive des rejets. Pratiquement aucun dossier n'a connu une issue heureuse. Même ceux ayant eu gain de cause au niveau des tribunaux administratifs respectifs ont connu le même sort après l'appel interjeté par l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE)»*, regrette un avocat spécialisé dans l'administratif à Alger. Ainsi, depuis l'annonce des rejets des candidatures aux législatives du 12 juin par l'ANIE, la justice a aussi sévi. En effet, les tribunaux administratifs des wilayas n'ont pas chômé la semaine dernière, tout autant que le Conseil d'Etat, dont le siège est implanté à Alger. Pour la circonstance, cette ultime juridiction de l'ordre administratif a connu un afflux insoupçonné d'affaires remontant depuis les wilayas, dont les concernés espéraient repartir avec le quitus de la candidature. Un niet catégorique a frappé tous les recours. Vu le nombre important de ces derniers, le Conseil d'Etat a siégé quotidiennement, y compris le vendredi, pour rejeter des centaines d'affaires liées aux candidatures. Cependant, les avocats n'ont pas caché leur colère quant à cette *«expédition massive»*. Et si pour les uns, le rejet de leur candidature est justifié, obéissant aux dispositions de la nouvelle loi électorale, pour d'autres ce n'est pas le cas. C'est du moins ce qui ressort des estimations de certains avocats qui affirment : *«Il y a des candidatures rejetées alors qu'il n'y a aucun lien avec l'argent douteux ni avec l'ancien régime. A contrario, il y a des candidats qui ont été écartés car ayant des liens avec le hirak, même si ce dernier est cité explicitement dans le préambule de la Constitution. Il y a aussi ceux qui ont été maintenus bien qu'ils soient directement liés à la issaba, dont plusieurs sont connus, notamment à Annaba.»* A vrai dire, jamais l'ANIE de Charfi n'a été aussi critiquée dans sa sélection des candidatures que lors de cette échéance électorale que le hirak rejette totalement. **M.-F. G.**